تقدير إستراتيجي

غرب آسيا جديد: التشكل "المشوه" من راهن الأزمات

الجزء الأول:

تكييف / توافق العلاقات التركية - المصرية

WWW.CASRLB.COM

26 - 03 - 2024

تقدير استراتيجي

غرب آسيا جديد: التشكل "المشوه" من راهن الأزمات

الجزء الأول: تكييف / توافق العلاقات التركية - المصرية

فهرست

تمهيد _____ 2

الجزء الأول: تكييف العلاقات المصرية – التّركية _____ 4

توطئة _____ 4

أولاً: خلفيّة الصّراع والاستقطاب _____ 4

ثانياً: المسار نحو تكييف العلاقات (دبلوماسية الكوارث) _____ 7

ثالثاً: دوافع تركيا لتكييف علاقتها مع مصر _____ 8

رابعاً: دوافع مصر لتكييف علاقتها مع تركيا _____ 9

خامساً: هل من نتائج كبرى؟ _____ 10

خاتمة _____ 11

> ما يبدو عقلانيًا في التحليل قد لا يكون بالضرورة واقعيًا، فالإيديولوجيا والبراغماتية قد تعقدان من المشهد السياسي.

تنويه:

يُعتبر التطبيع إنهاء وضع الحرب وإعادة العلاقات بين دولتَين متحاربتَين، وقد انقطعت بينهما العلاقات بسبب المعارك أو الصراعات العسكرية، حيث "يمثّل التطبيع أو إنهاء حالة الحرب عودة إلى العلاقات الطبيعية بسياقاتها السياسية والاقتصادية والأمنية بين دولتين أو أكثر، تتقارب أوزانها العسكرية والاقتصادية والديمغرافية، كما حدث بين ألمانيا وفرنسا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وبين اليابان والصين"(1)، وهذا ما ينتفي في حالة **العلاقات المصرية - التركية**، حيث إنَّ مصطلح التطبيع ليس دقيقًا في هذه الحالة، لأنّ مصر وتركيا ليستا دولتَين متحاربتَين عسكريًّا. لذلك يستخدم مركز الدراسات والأبحاث الأنتروستراتيجيّة مفهوم **تكييف العلاقات أو التوافق** بدلاً من مصطلح التطبيع.

تمهيد

غرب آسيا جديد يتشكل في الوقت الرّاهن، (برغماتي) في تشكّله، (مصلحي) في تحالفاته، (متجاوز) في طبيعة خلافاته التاريخية، لا نستطيع الجزم بعد كونه نسخة جديدة من "شرق أوسط جديد"، ولكنّه باعتقاد خبراء المركز تشكّلٌ (غير مستقر)، (لا يقين استراتيجي) في علاقات دوله.

يهتمُّ هذا التقدير في بحث موضوع التّطوّرات الإقليمية والدولية، وآثارها على العلاقات بين دول الشرق الأوسط، وبالتالي تأثير الأحداث الأخيرة على التّوازنات والمُنافسات الإقليميّة والدُّولية في منطقة غرب آسيا، أو منطقة شرق المتوسط، لِمَا لهذه المنطقة من أهميّة استراتيجية على مستوى الطاقة والسّياحة والمُواصلات، إلى جانب كونها موطن الصّراع الفلسطيني الإسرائيلي وامتداداته وتداعياته.

تقتضي طبيعة الموضوع تبويب التقدير تحت عناوين رئيسة على الشكل الآتي:

1. **التوافق المصريّ - التركيّ.**
2. **الاستحواذ "الإقليميّ" على السواحل المصرية.**
3. **خطة السّلام الإقليميّ (ما بعد طوفان الأقصى).**

يتمحور الوضع الراهن في منطقة غرب آسيا على عودة أدوار دول إلى خارطة التّأثير في السّياسات الدّولية بحسب أحجامها الحقيقية وهذا نِتاج التغيّر في موازين القوى الدولية، وتبلور مراكز نفوذ جديدة دوليًا، وإذا احتسبنا الدول القادرة على التّأثير في منطقة غرب أسيا (الشّرق الأوسط) والتي تمتلك

1) Urano Tatsuo, Senkaku Shoto, Ryukyu, Chugoku: Nitchu kankei shi [Senkaku Islands, Ryukyu, China: History of Sino-Japanese Relations] (Tokyo: Sanwa Shoseki, 2005). P 235-242.

مقومات دول كبيرة، تأتي مصر أولاً ثم إيران فتركيا ومن ثم المملكة السّعودية كونها تمتلك مساحات كبيرة وتوزع ديموغرافي متوازن مع المساحة الجغرافية، ودولة تتمتع بقدرات وموقع مهمّ، لذلك احتسبنا مصر من أوائل هذه الدول.

جاء المُحرك لهذا التغير الإقليمي بسبب ضعف الهيمنة الأمريكية وانتقال مركز الصناعات الاستهلاكية من الغرب إلى الشّرق (الصين) الذي استوجب تغيير الكثير من خطوط التجارة الدولية المؤثرة في الاقتصاد العالمي.

ومع توسّع منظمة (البريكس) إلى (بريكس بلس) وضمّها العديد من دول غرب آسيا (إيران والمملكة السعودية والإمارات ومن شمال أفريقيا جمهورية مصر والإقليمية) من دون معايير اقتصادية وسياسية واضحة لعملية الانضمام مع الملاحظة أن الاتفاقيات تنصّ على التّبادل التّجاري بالعملات المحليّة، بدأت تتضح مراحل الفكرة الصينية بشكل تدريجي، ومنها الاهتمام بالدّول التي لها تأثيرٌ على عقد الموصلات والموقع الجغرافي لهذه الدول، من هنا كان الاهتمام بالجمهورية المصرية عاليًا وذلك بسبب تحقيقها للشّرطين السّابقين كونها تتحكم بقناة السويس وقرب سواحل مصر الشمالية من أوروبا على البحر المتوسط بشكل عام، وهذا سيغير الخريطة الجيوسياسية الدّولية من خلال تغير مراكز التعدين والتجارة الدوليين.

لذلك نرى الاهتمام الدولي والإقليمي بمصر كبيراً جدًا من الناحيتين السّلبية والإيجابيّة، وإنّ الأحداث التي تفتعلها الولايات المتحدة الأمريكية بوجه مصر عبر تضييق الخناق على قناة السويس وزيادة التوتر مع إثيوبيا، والقفز فوق تفاهمات الغاز والتّضييق الاقتصادي على مصر، ما هي إلاّ لكبح مصر من التّوجه شرقا في اقتصادها، وروسيا في صياغة استراتيجيتها العسكرية.

> **تؤكد عمليات إعادة المعايرة الجيوسياسية في المنطقة حاليًا على تجميد الصّراعات بدلاً من حلها بالكامل.**

الجزء الأول: تكييف العلاقات المصرية – التّركية

توطئة

تقف تركيا ومصر في لحظة تاريخيّة محوريّة في تطوّر علاقاتهما الثّنائية، بعد 12 عامًا اتّسمت بالتنافس والصراع، أتت زيارة الرئيس رجب طيب أردوغان لمصر (2024/02/14) لفتح فصل جديد في العلاقات بين أنقرة والقاهرة، تتيح هذه الزيارة لكلا البلدين الفرصة لصياغة نموذج جديد للعلاقات التعاونية بشأن العديد من القضايا الخلافية، والأهم من ذلك، أنه يمكن أن يكون بداية استراتيجيّة -مع تحفّظ (المركز) على هذه الجزئية-، صحيح أنّ تكييف العلاقات الثّنائية دليل على براغماتية وواقعية سياسيّة تمكنت من الانتقال من الخلاف إلى التقارب، إذ يدرك كلاهما أنّ التعاون بينهما سيعزز نفوذهما في المنطقة ويقلل من خطورة تداعيات الأوضاع المتوتّرة في الشّرق الأوسط، خاصة في ظل استمرار الحرب على غزّة واندلاع التوتر في البحر الأحمر ولبنان وسوريا والأردن والعراق واليمن، لكن لأسباب موضوعية وذاتيّة تتعلّق بطبيعة وتناقضات شخصيّتي الرئيسين، وتأثير أطراف ثالثة مثل الولايات المتحدة وإسرائيل والإمارات، في العلاقة بينهما، فإن العلاقات المصرية التركية قد لا تتحرك إلى تصبح تحالفا استراتيجيا، رغم التعاون الدّفاعي في مجال الطّيران المُسيّر، والدّعم الذي قدّمته تركيّا ومصر للجيش السّوداني في حربه مع قوات الدّعم السريع، والذي ساعد في فتح نافذة لعقد تسويات أخرى وإمكانيّة التعاون على نطاق أوسع في قضايا عدّة.

> يجب فهم التحسّن في العلاقات بين تركيا ومصر، على الأقل جزئيًا، ضمن السّياق الجيوسياسي الأوسع، حيث يستمرّ نفوذ الولايات المتحدة في الشرق الأوسط في الانخفاض بشكل مطرد، بينما يصبح العالم أكثر ميلاً نحو تعدّد مراكز الهيمنة.

أولاً: خلفيّة الصّراع والاستقطاب

إنّ السّياسة الخارجيّة التّركية الدّاعمة للإخوان المسلمين، والتي استلزمت معارضة شديدة للانقلاب المصري عام 2013 الذي أطاح بمحمد مرسي وحزبه من السلطة، دفعت نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي في القاهرة إلى الانضمام إلى الدول العربية الأخرى في النظر إلى تركيا باعتبارها تهديدًا للأمن القومي، لاحقا تأزمت العلاقات شيئا فشيئا مع استمرار المناكفات السياسية التي أدت إلى الضرر بمصالح الطرفين السياسية والاقتصادية سيما في ملفات شائكة، كـ:

- ترسيم الحدود البحرية المصرية مع اليونان التي تضر بمصالح تركيا.
- ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا التي تضر بمصالح مصر.
- استقبال مصر المعارض التركي (عبد الله غولن) في مقابل استقبال تركيا الإخوان المسلمين.
- التنافس والتّصادم في الملفين الليبي والسوري.
- دعم تركيا أثيوبيا في سد النهضة.
- تراجع التجارة بين البلدين رغم حاجة الطّرفين إلى النمو بسبب الاختناق الاقتصادي.
- إقصاء تركيا عن ملف الطاقة في شرق المتوسط وتحديدًا منتدى غاز القاهرة.

> **بالنتيجة: كان التنافس بين تركيا ومصر الذي دام عقدًا من الزمن مدفوعًا بثلاثة عوامل رئيسية: دعم أردوغان المستمر لجماعة الإخوان المسلمين بعد الإطاحة بهم في العام 2013، ودعم الفصائل المتنافسة في الصّراع الليبي، وانخراط مصر مع اليونان في النّزاع البحري في شرق البحر الأبيض المتوسط.**

وهنا لابد من الإشارة لو بشكل مُبسّط للصراع الليبي أزمة شرق المتوسط في العلاقات المصرية التركية، فقد اتبعت مصر وتركيا سياسات متباينة إقليميا وبخاصة في منطقة شرق المتوسط وليبيا، إذ عملت القاهرة على تقديم الدعم إلى اللواء المتقاعد خليفة حفتر الذي سعى للوصول إلى السلطة باستخدام القوة ضد الحكومة الشّرعية، كما قامت بتوجيه ضربات جوية ضد أهداف " داعش " في درنة الليبية. بينما كانت تركيا موجودة عسكريا في طرابلس الغرب ومتمترسة اقتصاديًا في تلك المنطقة، ولكن لا تبارح أنظارها السياسية الشرق أيضاً ، وكانت تركيا قد أعلنت دعم الفصائل الأخرى، وخصوصاً الإسلامية المنضوية تحت اسم "المؤتمر الوطني العام" (NGNC)، بخاصة بعدما وقعت أنقرة عام 2019 مع الحكومة الليبية اتفاقاً لترسيم مناطق الصلاحية البحرية، واتفاقيّة للتعاون العسكري والأمني، ما جعل مصر وليبيا في مواجهة غير مباشرة في السّاحة الليبية.

> **من المرجّح أن تؤدّي العلاقة المتجدّدة بين أكبر قوتين عسكريّتين في شرق البحر الأبيض المتوسط (تركيا ومصر) إلى تغيير الديناميكيّات الجيوسياسية في المنطقة ويمكن أن تحلّ العديد القضايا الرئيسية المتعثّرة.**

أمّا بالنسبة للصّدام بين البلدين في شرق المتوسط فكان بسبب القضية القبرصية واليونان، والتنافس على الطّاقة، لا سيما عندما أعلنت اليونان مبادرة "منتدى شرق المتوسط"، وسعت لبناء تحالفات مناهضة لتركيا في المنطقة. وانضمَّت مصر إلى هذه المبادرة.

بعد الضغوط الاقتصادية وانهيار العملات النقدية وحالات التضخم، التي طالت كل من مصر وتركيا بسبب الحرب الروسية الأطلسيّة في أوكرانيا، برز الملف الليبي بوصفه أحد أهم الملفات التي يتوقع أن تتحوّل من ملف صراع إلى ملف فيه كثير من الفرص والمصالح السياسية والاقتصادية. وقد يؤدي التفاهم حوله إلى نقلة كبرى في شكل وطبيعة العلاقات بين البلدين اللذين يواجهان تحدياً مشتركاً من قبل أثيوبيا في القرن الإفريقي والبحر الأحمر، كما أن تطور الأحداث التي بدأت في السودان منتصف نيسان 2023، خلق حالة مشابهة للحالة الليبية. الفاعل الرئيسي فيها قوى إقليمية نافذة، ما جعل مصر مضطرة إلى إعادة صياغة تحالفاتها الإقليمية والدولية، وفق رؤى جديدة تفسح الطريق أمام بناء علاقات مع تركيا تتجاوز الأزمات القائمة. سيما وأن الظروف والمتغيرات الإقليمية أدت إلى قيام العديد من الدول بإعادة النظر في سياساتها الخارجية. والجدير ذكره هنا أن التذبذب بالسياسة الأميركية والتأرجح بين سياسة "الانسحاب" من المنطقة (شعار الرئيس الأميركي الأسبق أوباما)، والشعار الذي رفعه الرئيس الحالي جو بايدن: "الولايات المتحدة تعود"، ومع حالة عدم الوضوح بشأن الدور الذي يمكن أن تلعبه واشنطن في الشرق الأوسط، دفع العديد من الفاعلين إلى إعادة تنظيم علاقاتهم الإقليمية والثنائية، فنجح أردوغان في إعادة العلاقات وعقد الصفقات الاقتصادية مع السعودية والإمارات وتطويرها مع قطر. فيما تراجعت قدرة مصر على الضغط أو إجبار تركيا على التجاوب مع مطالبها في ملف "الإخوان" والأزمة الليبية، ولم تعد ترَ أية مكاسب حقيقية جراء وجودها في تكتلات مناهضة لتركيا في ليبيا و"شرق المتوسط".

> **وفق تفاهمات سريّة، قد تبدي القاهرة مرونةً وتفهماً للدور التركي في ليبيا، وقد توفّر فرصة لأنقرة للدّخول في تحالف غاز البحر الأبيض المتوسط (وهو المطلب التركي الرئيسي).**

لقد تصافح الزعيمان التركي والمصري على هامش افتتاح دورة كأس العالم في قطر 2022، ثم جرى لقاء بينهما في اجتماع قمة مجموعة العشرين في نيودلهي (أيلول/ 2023)، ولما أصبح الوضع الإقليمي والدولي أكثر براغماتية، وبعد تحقيق المصالحة بين الجمهورية الإسلامية في إيران والمملكة العربية السعودية على أساس قراءة جديدة للواقع المعقد، وعند تفاقم خطر توسعة الحرب الإسرائيلية إلى خارج غزة، بل إلى خارج حدود فلسطين المحتلة، ومع تعقيدات الحرب في أوكرانيا، أدرك الزعيمان

ضرورة تجاوز العقبات السابقة والسعي نحو تفاهمات مشتركة تقود إلى مرحلة جديدة عنوانها تصفير المشكلات القائمة بين البلدين، وأمسى الموضوع الأكثر أهمية هو إظهار كلا البلدين الإرادة والقدرة على إدارة التوازنات مع المحافظة على مستويات التعاون. فبدأت عملية تكييف العلاقات من ليبيا ليتم تتويجها بالزيارة التي قام بها أردوغان إلى القاهرة في 14 شباط 2024، ما زاد من آفاق التفاؤل بمستقبل أفضل للعلاقات الثنائية وتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية وإنهاء ذيول الخلافات الأخرى لا سيما مسألة دعم جماعة "الإخوان" المحظورة.

مصافحة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان نظيره المصري عبد الفتاح السيسي للمرة الأولى على هامش افتتاح نهائيات كأس العالم لكرة القدم في قطر. فرانس برس

ثانياً: المسار نحو تكييف العلاقات (دبلوماسية الكوارث)

لقد كان الاتجاه الناشئ نحو التقارب واضحًا على مدى السنوات الثلاث الماضية، وقد ظهرت النتائج الملموسة في مناسبات متعددة، ومثال ذلك عندما أعلنت الدولتان في 4 حزيران 2023 أنهما سترفعان علاقاتهما الدبلوماسية إلى مرتبة السفير، بالإضافة إلى ذلك، جرت محادثات مباشرة بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في 10 أيلول 2023، على هامش قمة مجموعة العشرين في نيودلهي، وأسفرت في النهاية عن زيارة الرئيس التركي إلى القاهرة(2024)، ووفقاً لنمط السياسة الخارجية الذي يتجاوز الاختلافات في التعامل مع الأزمات الإنسانية والكوارث، يُعتقد أن **دبلوماسية الكوارث** أعطت العلاقات المصرية التركية دفعة في الأشهر الأخيرة قبيل التوافق، وقد تجلى ذلك في اتصال الرئيس السيسي بالرئيس أردوغان عقب زلزال 9 شباط 2023، والذي أعرب فيه عن تضامنه مع تركيا حكومة وشعبا. وفي وقت لاحق، في أعقاب الزلزال، زار وزير

الخارجية المصري سامح شكري مدينة مرسين التركية في شباط 2023 لإظهار دعمه وتعاطفه، وفي أذار 2023، قام وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو بزيارة متابعة إلى القاهرة.

ثالثاً: دوافع تركيا لتكييف علاقتها مع مصر

1. **وفق تفاهمات سرية، قد تبدي القاهرة مرونة وتفهماً للدور التركي في ليبيا، وقد توفر فرصة لأنقرة للدخول في تحالف غاز البحر الأبيض المتوسط (وهو المطلب التركي الرئيس).**
2. تعتبر تركيا مصر بمثابة بوابة لبقية أفريقيا، وبالتالي، بينما تسعى أنقرة إلى أن تصبح لاعبًا أكثر في منطقة الساحل الإفريقي وأجزاء أخرى من إفريقيا، تعتقد تركيا أن تحسين العلاقات مع مصر مهم لتحقيق المزيد من التقدم وتنمية نفوذها عبر القارة.
3. بينما تتصارع تركيا مع تحدياتها الاقتصادية، تسعى جاهدة إلى خفض عجز حسابها الجاري وتعزيز احتياطاتها من العملات الأجنبية من خلال تغييرات في السياسات، وتسعى إلى حل القضايا السياسية مع دول المنطقة وتعزيز رفاهيتها الاقتصادية من خلال الفرص التي يتيحها التوافق، وعلى وجه التحديد، يشكل النمو والتنمية الموجهان نحو التصدير جزءا رئيسيا من استراتيجيتها الاقتصادية.
4. من الناحية الجيوسياسية، تهدف تركيا إلى منع تشكيل تحالف مناهض لتركيا في شرق البحر الأبيض المتوسط وتأمين حصة من موارد الطاقة في المنطقة، ومثلها كمثل مصر، تشعر تركيا

بالانزعاج بسبب عدم الاستقرار في جوارها القريب، والحرب الأوكرانية الروسية، والهجمات الإسرائيلية على غزة. تستمر الصراعات المستمرة بالوكالة والتهديدات المحتملة التي تشكلها الولايات المتحدة وإيران وحلفائهما في المنطقة خلق مخاطر أمنية لكلا البلدين، وبالتالي، بالإضافة إلى المصالح المشتركة، فإن المشاكل الفريدة والتطورات الإقليمية والتحديات المشتركة التي تواجه البلدين تتطلب التعاون.

5. تركيا تواجه ضغوطًا مزدوجة من الغرب في البحر الأبيض المتوسط، فقد قدم الغرب الأسلحة لليونان ووجه تحذيرًا خطيرًا لأنقرة بشأن الاستكشافات البحرية التركية في البحر الأبيض المتوسط في المناطق المتنازع عليها. وفي هذا المجال، اقتربت مصر من اليونان وجنوب قبرص، منافسي تركيا في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط، ومع تزايد الضغوط في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط، توصلت تركيا إلى أنها قناعة أنها لم تعد قادرة على تحملها. ولذلك غيرت تركيا سياستها تجاه مصر بسبب موقعها في البحر الأبيض المتوسط أو **عنق الزجاجة الجيوسياسي.**

6. ترى تركيا فرصة مهمة لإشراك نفسها في اللعبة التي تُلعب حاليًا في المنطقة -اللعبة الدبلوماسية والاقتصادية التي تنطوي على مستقبل غزة، وإعادة إعمارها المربح، والتسوية المستقبليّة المحتملة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ومصر بوابة كبرى لتركيا.

7. الأسباب الأخرى التي دفعت أردوغان إلى إعادة ضبط العلاقات مع مصر كانت البيئة المتغيرة في شرق البحر الأبيض المتوسط، وقد اجتمع الآن خصوم تركيا القدامى، قبرص اليونانية واليونان، مع خصمين جدد إسرائيل ومصر، وأدرك أردوغان أن هذا المحور المكون من أربع دول يمكن أن يعيق تركيا في شرق البحر الأبيض المتوسط.

رابعاً: دوافع مصر لتكييف علاقتها مع تركيا

1. تمثل ديناميكيات الصراع الإقليمي الناشئة، والتوجه السياسي الجديد لإثيوبيا، والصراع الروسي الأوكراني، والأزمة الاقتصادية تهديدات متزايدة، وبعيداً عن المخاوف الاقتصادية، تواجه مصر مخاطر جيوسياسية كبيرة، بما في ذلك الهجمات المستمرة في غزة وخطط إسرائيل لنقل سكان غزة إلى شبه جزيرة سيناء، وهذا يشكل تهديدا كبيرا للقضية الفلسطينية والأمن القومي المصري، وتشمل المخاوف المهمة الأخرى بالنسبة لمصر التهديدات التي يتعرض لها أمنها المائي من سد النهضة الإثيوبي على نهر النيل، والصراعات الداخلية في السودان، وغياب نظام مستقر في ليبيا.

2. على خلفية بعض التوتر بين مصر والإمارات العربية المتحدة بشأن الأزمة السّودانية 2024/2023 والنّزاع حول سدّ النهضة الإثيوبي، **ترى القاهرة الوتيرة السريعة للتقارب بين أبو ظبي وأنقرة تهديدًا ناشئًا** يجب ألا تتخلف مصر عن الركب عندما يتعلق الأمر بالاستفادة من العلاقات الأفضل مع تركيا.
3. **اعتبرت مصر أن سيطرتها على الوضع الأمني بزوال الإخوان من الحكم ووجودهم في تركيا لم يعد يؤثر على مصالحها لذلك بعد أن هيّأت الصين الأرضيّة المصرية كمحطّة** تجارية مهمة وجب عليها تصفير بعض المشاكل الإقليمية وأدت هذه القناعة إلى تقبل دور تركيا وإعادة العلاقات التجارية بينهما.

خامساً: هل من نتائج كبرى؟

1. سيكون من الصعب للغاية مواءمة السياسات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ومصر وتركيا بشأن ليبيا، وتؤكد عمليات إعادة المعايرة الجيوسياسية في المنطقة حاليًا على تجميد الصّراعات بدلاً من حلها بالكامل.
2. لا تزال أطراف الصراع في المناطق الأزموية قادرة على **"التسوق دوليًا"** بسهولة في باريس وواشنطن والرياض وروما وأثينا وموسكو والجزائر للحصول على نفوذ بديل وفعّال إذا لم يعجبهم ما يُفرض عليهم كبديل عن مصر وتركيا.

> **العلاقة مازالت في مرحلة تفكيك الملفات والبحث عن فرص وإمكانيات لبناء شراكة من نوع استراتيجي بمعايرة مضبوطة، ولم تبلغ بعد مرحلة اليقين الاستراتيجي فهي أقرب إلى "توافق الضرورة" الذي تمليه متطلبات وسياسات الأطراف الثالثة في المنطقة التي تريد إيجاد مساحات إقليمية أكبر من خلال الصدوع في علاقات القوة الرئيسة الكبرى في المنطقة.**

خاتمة

إن الحديث عن غرب آسيا جديد يحيلنا إلى انقلاب الصورة على المستوى الاستراتيجي في المسار الذي سلكته بعض دول هذا الغرب، فمنذ العام 2020 بدأت رحلة ما سمي (بالتطبيع والذي استبدلناه بمفهوم التكييف) كنقطة انطلاق نحو تكتل عربي إقليمي له أجندات محددة، وكانت الأمور تتجه نحو تشكيل قوة عسكرية مشتركة حينها أطلق عليها البعض بالناتو العربي يكون لإسرائيل اليد الطّولى فيه، خاصة بعد أن انضمت الأخيرة إلى منظومة سنتكوم في نفس الفترة، كي تتسلّم القيادة الفعلية من الولايات المتحدة لقيادة الشرق الأوسط وما حوله حتى تتفرغ أميركا للانتقال إلى وسط وشرق آسيا، لكن الميدان فرض هذا الانقلاب سواءً على مستوى الملف اليمني أو الملف السوري او حتّى العراقي، لتأتي اليوم حرب غزة كعامل حاسم في هذا الموضوع.

ضمن أطر التسويات والسياسات الجديدة، بات واضحاً أن إعادة التقارب المصري التركي، هو تأكيد مباشر على أن غالبية القوى الإقليمية رضخت جراء الأزمات السياسية والاقتصادية العميقة التي تعصف بالمنطقة، خاصة أن الحرب في غزة وقبلها الحرب في أوكرانيا وعطفاً على الواقع السوري المتأزم، وما يحكم تلك الملفات من سياسات تمنع الوصول إلى تسوية مستدامة، ينبغي ضمن ذلك اتخاذ قرارات سياسية واقتصادية واستراتيجية، كانت إلى وقت قريب تبدو غير ممكنة ومن الصعب القبول بها، نتيجة لذلك تُفهم التطورات في سياق العلاقة المصرية التركية، بأنها بحث جدي عن معادلات جديدة قد تكون ضماناً لدرء التداعيات الخطيرة التي تؤطر غالبية الملفات الإقليمية والدولية.

الخلافات التي استمرت ما يقارب الـ 13 عام بين القاهرة وأنقرة، يبدو أنها في طريقها إلى التسوية، فالدولتين تعملان على تجاوز الخلافات التي أفرزتها تطورات ما يسمى بالربيع العربي، والانتقال إلى مرحلة سياسية واقتصادية وحتى أمنية، فرضتها متطلبات البيئة الدولية بعناوينها الحالية، فاليوم لم تعد الخطوط الحمراء التي تضعها الدول ثابتة أو لا يمكن تخطيها، خاصة في ظل حالة اللا استقرار التي تشهدها المنطقة، حيث بات ضرورياً البحث عن أكبر قدر من التفاهمات الممكنة، مع إعادة ترتيب أولويات الملفات الخلافية وتهميش أو تجاهل ملفات كانت إلى وقت قريب حجر عثرة في طريق تكييف العلاقات فيما بينهما.

في ذات الإطار، فإن الخلافات التركية المصرية أظهرتها بوضوح جملة من الملفات، على رأسها وأبرزها الملف الليبي بوصفه أحد أهم الملفات التي يتوقع أن تتحول من ملف صراع إلى ملف فيه كثير من الفرص والمصالح السياسية والاقتصادية، فالتفاهمات الجديدة بين البلدين قد تنتقل إلى مرحلة من التفاهم والتنسيق حول الملف السابق، وحُكماً فإن مسار إعادة العلاقات سيُحقق نقلة كُبرى في طبيعة وماهية التحالف الجديد بين القاهرة وأنقرة، وبطبيعة الحال فإن أي تفاهم بين البلدين سيمتد

إلى الملفات الإقليمية المعقدة، وربطها بالتعقيدات الدولية، وهذا ما يُترجم رغبة تركيا ومصر بإيجاد تسوية للملف الليبي، خاصة أن حجم التدخل الإقليمي والدولي في هذا الملف، يجعل من التقارب المصري التركي حوله مثاراً لقلق قوى أخرى قد تسعى في إطار حماية مصالحها إلى إعاقة أي خطوات مشتركة تقوم بها البلدان هناك.

زوايا كثيرة ومتباينة تحكم العلاقات المصرية التركية، فبالإضافة إلى الضغوط الاقتصادية التي يمر بها البلدين، خاصة مصر التي هبطت عملتها النقديّة إلى مستويات قياسيّة وتسيطر على اقتصادها معدلات متزايدة وغير مسبوقة من التّضخم، إلا أنّ التّطورات السّودانية والصّراع المسلّح هناك، خلق حالة مشابهة للواقع الليبي، وهذا ما يحتّم بُحكم الموقع المصري والمنظور التركي لقراءة الوقائع، تقارباً لا بد منه، بغية ضبط المسارات السياسيّة والاقتصاديّة وحتى العسكريّة.

في ذات الإطار فإن الواقع الاقتصادي الذي تعيشه مصر، وحالة الإرهاق السياسي في ملفي ليبيا والسودان، فرض على القيادة المصرية التعاطي بنهج مختلف مع الوقائع والمعطيات الإقليمية والدولية، وضمن ذلك فإن القاهرة تسعى لإعادة ضبط خارطة التحالفات وفق منظور جديد، يُحقق لها التأثير السياسي والأمان الاقتصادي، وعليه فقد ارتأت مصر إعادة هندسة المسار مع تركيا، عبر تجاوز الأزمات القائمة ومراجعة شبكة التحالفات مع قوى إقليمية أخرى، لا سيّما أنّ تقاريرًا ذات مصداقية قد أظهرت أن تلك القوى الإقليمية تنتهج سياسات ظاهرها التعاون والتنسيق مع مصر، لكنها لا تنحرج - سرا- أن تأخذ مواقف تتعارض بشكل واضح مع المصالح العليا للأمن القومي المصري في ليبيا وإثيوبيا والسودان وفي منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط.

التّعقيدات في جملة الملفات الإقليمية لا سيّما العناوين السورية والفلسطينية والليبية ومؤخراً السودانية، يفترض وفق المنظور الاستراتيجي اعتماد معادلات جديدة تُحقق إلى حد ما حالة من الاستقرار بعناوينه السياسية والاقتصادية، لكن حتى الآن فإن كثافة المشاهد قد تمنع الرؤية السليمة لمسار التطورات تحديداً بين تركيا ومصر، والأهم أن هناك مُعطى يجب التنبه إليه عند الحديث عن العلاقات المصرية التركية، هو أنه اصلح كلا البلدين يدرك أن الوضع الإقليمي والدولي أصبح أكثر براغماتية. فمع مرور العالم بأزمة اقتصاديّة وتداعيات ما بعد جائحة كورونا وتعقيدات الحرب الروسية الأوكرانية، يصبح من الضروري تجاوز العقبات السابقة والسعي نحو تفاهمات مشتركة اقتصادية وسياسية وأمنية.

والمؤكّد أن مصر وتركيا، قد اتخذتا من نموذج المصالحة السعودية الإيرانية منهجاً وطريقةً للبدء من جديد، فالسعودية وإيران وبناء على قراءة الواقع الإقليمي والدولي، قد وصلتا إلى قناعة أنّ المصالحة باتت ضروريّة بحكم التطورات، ولابد في هذا الإطار من البدء بمرحلة جديدة عنوانها تصغير المشكلات، سواءً بين الرياض وطهران، واليوم بين أنقرة والقاهرة.

لكن يبقى السّؤال الأهم والمتعلق بمدى تأثير تلك المصالحات وإعادة العلاقات والتّفاهمات على مُجمل الأوراق الإقليمية، وإلى أي مدى ستمنح الولايات المتحدة هامشاً للتحرّكات والتّفاهمات الجديدة في عموم غرب آسيا؟، والإجابة قطعًا ستكون مرهونة بما آلت إليه الحرب في فلسطين وكذا في سوريا.

مركز الدراسات والأبحاث الأنتروستراتيجية

هو أوّل مركز من نوعه في لبنان، وفي العالم العربي، لجهة طبيعة معالجة موضوعاته، حيث يقوم على المزاوجة بين النظريات التفسيرية في العلوم السياسية والعلاقات الدولية وقواعد "الأنتروستراتيجيا" التي أسّسها القيّمون على المركز، كمنظور جديد لتفسير واستقراء الأحداث السياسية والاجتماعية الدولية.

يعمل المركز كقاعدة إنذار مبكر يستبق التفاعلات الدولية قبل حدوثها، من خلال استقراءه للبيئة الاستراتيجية للتكتلات الأقليمية والدولية ودراستها وتحليلها وتوقّع نتائجها.

للتواصل:

- هاتف 0096170122332
- بريد الكتروني info@caslb.com

Copyright 2023, All Rights Reserved | I.T.S ©